الأمم المتحدة

A/67/441/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: French

**الدورة السابعة والستون**

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

# القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

## تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة عايدة **هودجيتش** (البوسنة والهرسك)

## أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال (انظر A/67/441، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٩ و ٣٣، المعقودتين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرِد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/67/SR.29 و 33).

## ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.32 و A/C.2/67/L.54

٢ – في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”التعاون في ميدان التنمية الصناعية“ (A/C.2/67/L.32)، في ما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/67/441 و Add.1 و Add.2.

181212 181212 12-64497 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٥/١٧٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية، وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في دورتها الخامسة والستين وإلى قرارها ٦٥/١ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمدت بموجبه الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع،

”**وإذ تسلم** بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل، بوسائل منها توفير فرص العمل المنتج وإدرار الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية، وبأنه يؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين،

”**وإذ تؤكد** أهمية التعاون الدولي في تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية ومواجهة التحديات الرئيسية كالنمو وفرص العمل والكفاءة في مجال الموارد والطاقة والتغير المناخي والتحولات الديموغرافية وخلق المعرفة ونقلها وأوجه اللامساواة المتزايدة،

”**وإذ تسلم** بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية والقطاع الخاص، بما فيه المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، رهنا باعتبارات السيادة الوطنية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي،

”**وإذ تسلم أيضا** بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أدوات لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والتكامل الاجتماعي، والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة، وحماية البيئة،

”**وإذ تشدد** على أهمية نقل التكنولوجيا والمعرفة، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تلاحظ** الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال التجارة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، والحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

”٢ - **تعيد تأكيد** أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية لأغراض منها تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق في البلدان النامية، وتطوير القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع التغييرات والابتكارات التكنولوجية وبناء القدرات في مجال التجارة، وتعزيز الصناعات الزراعية، والإنتاج الأنظف وذي الكفاءة في استخدام الموارد، وتسهيل نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ونقل المعرفة وإقامة شبكات التواصل؛

”٣ - **تعيد أيضا تأكيد** الإسهام الجوهري للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٤ - **تشدد** على أن التنمية الصناعية تتضمن أكثر من تنمية قطاع الصناعة التحويلية وحده، فهي تشمل أيضا بعض جوانب الطاقة، والصناعة الزراعية، والهياكل الأساسية واللوجستيات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم، وتنمية قطاع التعدين؛

”٥ - **تشدد أيضا** على أن عدم حركية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية يؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تلاشي شبكات الحماية الاجتماعية؛

”٦ - **تدعو** العمليات الحكومية الدولية والعمليات الأخرى ذات الصلة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى منح الاعتبار الواجب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

”٧ - **تؤكد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته، وأن المسك بزمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أساسيان في عملية التنمية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛

”٨ - **تشدد** على أن الجهود الوطنية ينبغي أن يدعمها الشركاء في التنمية، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد وييسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدتها التصديرية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

”٩ - **تؤكد** أن إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها؛

”١٠ - **تحيط علما** بالطلبين الواردين في الفقرة ٢٧٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘[٥]، بأن تحدد وكالات الأمم المتحدة المعنية خيارات لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، بسبل منها تقييم احتياجات

البلدان النامية من التكنولوجيا، وعلى توفير الخيارات وبناء القدرات لتلبية تلك الاحتياجات. وبأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين توصيات بشأن آلية التيسير، بناء على الخيارات المحددة وآخذا في الاعتبار النماذج القائمة؛

"١١ - **تؤكد** الروابط المعززة لبعضها البعض بين إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتنمية القطاع الصناعي في جميع البلدان، مع مراعاة أن نوعية الخدمات والمرافق العامة ونطاقها يعتمدان على مستويات إنتاجية الاقتصادات الوطنية؛

"١٢ - **تقر** في هذا الصدد بدور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تشجيع الابتكارات الصناعية وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطنية، وعمليات الصناعة التحويلية والتعدين والطاقة ومنتجاتها، ويشمل ذلك المهارات الإدارية المطلوبة؛

"١٣ - **تؤكد** أنه من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الصناعي والعمالة على نحو أمثل, ينبغي أن تكون الدول الأعضاء القدرة على الحفاظ على حيز سياسات كل منها, وإقامة توازن ملائم بين المجال المتاح لوضع السياسات الصناعية الوطنية والالتزامات الدولية؛

"١٤ - **تؤكد أيضا** أهمية تعزيز النمو الشامل بالوسائل الصناعية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المناسبة؛

"١٥ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى توفير موارد جديدة وإضافية منها السيولة القصيرة الأجل والتمويل الإنمائي الطويل الأجل والمنح إلى البلدان النامية لكي تستخدمها من أجل التوصل إلى استجابة كافية للأولويات الإنمائية بما في ذلك التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

"١٦ - **تلاحظ** الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الأصعدة العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

”١٧ - **تسلم** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة وتلاحظ اتساق برامجها مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

”١٨ - **تلاحظ** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالإضافة إلى دورها النشط في آلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛

”١٩ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولايات والأنشطة التكميلية، ومع الكيانات الأخرى، بما في ذلك في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة أثره الإنمائي، وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

”٢٠ - **تلاحظ** التحديات الإنمائية التي أبرزتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تشمل التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعمالة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأمن الغذائي والتغذية، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، وتغير المناخ، ومنها تزايد أوجه اللامساواة، والحاجة إلى توليد المعارف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية، وهي تحديات تتعين معالجتها بزيادة التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

”٢١ - **ترحب** بالأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيا وإقامة الشبكات المعرفية كوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة؛

”٢٢ - **ترحب أيضا** بالدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وخطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

”٢٣ - **تؤكد** أهمية زيادة التعاون من أجل التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتدعو المجتمع الدولي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم ذلك التعاون؛

”٢٤ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، ونشرها، وبناء القدرة على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج المرأة والشباب في عملية التنمية؛

”٢٥ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مراعاة الأحكام ذات الصلة من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في تنفيذ الأطر البرنامجية العالمية والإقليمية والقطرية وفقا لولايتها؛

”٢٦ - **تشجع كذلك** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفأة وحديثة وميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وعن طريق التعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة؛

”٢٧ - **تشير** في هذا الصدد إلى عقد منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١ الذي يسر الحوار الدولي الرامي، في جملة أمور، إلى تعزيز الدعم السياسي لخطة الحصول على الطاقة؛

”٢٨ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق شتى منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، والتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادرتها من شبكات من أجل الرخاء؛

”٢٩ - **تكرر تأكيد** أهمية الترويج لإنشاء وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والحركية الاقتصادية والقضاء على الفقر، بوسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

”٣٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على استكشاف سبل لتعزيز التعاون الإنمائي الموجه نحو البلدان المتوسطة الدخل التي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر، ولدعم هذه البلدان من أجل تأمين استمرارية الانجازات التي تحققت حتى الآن؛

”٣١ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز أنشطتها في جميع العوامل المساعدة - التعاون التقني، والاجتماع من أجل نقل المعارف وإقامة شبكات المعارف، والخدمات الاستشارية التحليلية والمتعلقة بالسياسات - من أجل دعم البلدان النامية عن طريق بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي وتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتشجيع إنشاء المشاريع وتعزيز عمالة النساء والشباب؛

”٣٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار“.

٣ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار معنون ”التعاون في ميدان التنمية الصناعية“ (A/C.2/67/L.54)، مقدم من نائب رئيس اللجنة، توحيد الإسلام (بنغلاديش)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.32.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/67/L.54 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ٣٣ أيضاً، أجرت ممثلة جزر البهاما، بصفتها ميسِّرة مشروع القرار A/C.2/67/L.54، تصويباً شفوياً للفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار بالاستعاضة عن عبارة ''برنامج التنمية للفترة التي تلي عام ٢٠١٥'' بعبارة ''برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥'' (انظر A/C.2/67/SR.33).

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.54 بصيغته المصوَّبة شفوياً (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.54، بادر مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/67/L.32 إلى سحبه.

## ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### التعاون في ميدان التنمية الصناعية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٥/١٧٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[(٣)]،

**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٤)] وإلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''(٥)،

**وإذ تسلم** بأهمية تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

**وإذ تؤكد** أن التنمية الصناعية لا تشمل تنمية قطاع الصناعة التحويلية فحسب، وإنما تشمل جوانب الطاقة، والصناعة الزراعية، والهياكل الأساسية واللوجستيات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وتعليمها، وكذلك تطوير قطاع التعدين،

**وإذ تشير** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمدت بموجبه الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع،

**وإذ تسلم** بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، بوسائل منها توفير فرص العمل اللائق المنتج وإدرار الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج النساء والشباب في عملية النمو الاقتصادي، وبأنه يؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على الاستقرار والتماسك الاجتماعيين،

**وإذ تشدد** على أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية ومواجهة التحديات الرئيسية كالقضاء على الفقر؛ وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل؛ والكفاءة في استخدام مجال الموارد؛ والطاقة والتلوث وتغير المناخ؛ والتحولات الديمغرافية؛ وخلق المعرفة ونقلها؛ وتقليص مظاهر التفاوت المتزايدة،

**وإذ تسلم** بالدور الذي تؤديه دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وتؤكد أهمية فوائد الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وتسلم في هذا الصدد أيضا بأن تمكين البيئة المحلية أمر أساسي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، والاستفادة الفعالة من الاستثمار والمساعدة الدوليين، وبأن الجهود المبذولة في سبيل خلق تلك البيئة ينبغي أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي،

---

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

**وإذ تسلم أيضا** بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات العاملة في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أدوات لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتنفيذ الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في ميادين من قبيل سياسات العمالة، والتكامل الاجتماعي، والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة، وحماية البيئة،

**وإذ تؤكد** أهمية نقل التكنولوجيا وإقامة شبكات المعرفة، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تلاحظ** الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، والحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٦]؛

٢ - **تعيد تأكيد** أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية لأغراض منها تعزيز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق في البلدان النامية، ولا سيما لصالح النساء والشباب والفئات الاجتماعية المستضعفة، وتطوير القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، وتشجيع التغييرات والابتكارات التكنولوجية، وبناء القدرات التجارية، وتعزيز الصناعات الزراعية، والتدريب، والتعليم، والإنتاج الأنظف وذو الكفاءة في استخدام الموارد، وإيجاد بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ونقل المعرفة وإقامة شبكات التواصل؛

٣ - **تؤكد** ضرورة العمل في سياق التنمية الصناعية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المستويات وفي عمليات اتخاذ القرارات؛

٤ - **تعيد أيضا تأكيد** الإسهام الجوهري للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٦) انظر A/67/223.

٥ - **تشدد أيضا** على أن عدم دينامية قطاع الصناعة والصناعة التحويلية يعد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تلاشي شبكات الحماية الاجتماعية؛

٦ - **تشجع** على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية في سياق إعداد برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٧ - **تؤكد** ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولا في المقام الأول عن تنميته الصناعية، وأن المسك بزمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أساسيان في عملية التنمية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛

٨ - **تؤكد أيضا** أن الجهود الوطنية ينبغي أن تحظى بدعم الشركاء الإنمائيين، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد وييسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدتها التصديرية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

٩ - **تؤكد كذلك** أن إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها؛

١٠ - **تؤكد** الروابط التي يدعم بعضها بعضا القائمة بين نوعية ونطاق الخدمات العامة الوطنية المقدمة من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل، وما يتصل بذلك من مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في الطاقة والمواد في القطاعات الإنتاجية؛

١١ - **تسلم** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطنية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

١٢ - **تؤكد أيضا** أهمية تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل بالوسائل الصناعية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المناسبة؛

١٣ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتهيئة بيئة محلية ودولية مواتية يشكلان محركين رئيسيين للتنمية؛

١٤ - **تلاحظ** الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الأصعدة العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

١٥ - **تلاحظ أيضا** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دورها النشط في آلية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛

١٦ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولايات والأنشطة التكميلية، ومع الكيانات الأخرى، بما في ذلك في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة أثره الإنمائي، وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٧ - **تحيط علما** بالتحديات الإنمائية التي أبرزتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تشمل التحديات المتصلة بالنمو الاقتصادي والعمالة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأمن الغذائي والتغذية، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، والتلوث وتغير المناخ، ومنها تزايد أوجه اللامساواة، والحاجة إلى توليد المعارف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية، وهي تحديات تتعين معالجتها عن طريق التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

١٨ - **تلاحظ** الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيا وإقامة الشبكات المعرفية كوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة؛

١٩ - **ترحب أيضا** بالدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٧] والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وخطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور

(٧) A/57/304، المرفق.

المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية الصناعية وتدعو المجتمع الدولي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم هذا التعاون؛

٢١ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، ونشرها، والعمل على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها، حسب الاقتضاء، في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج المرأة والشباب في عملية التنمية؛

٢٢ - **تشجع** التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه منبرا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وكذلك تعزيز إيجاد فرص العمل، بما يشمل الشباب والنساء؛

٢٣ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى القيام بدور نشط في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة؛

٢٤ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية بناء على طلبها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق توفير الدعم في مجال السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفأة وحديثة وميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، ولا سيما في المناطق الريفية، عن طريق التعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٢٥ - **تشير** في هذا الصدد إلى الاحتفال بمنتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١١ الذي يسر الحوار الدولي الرامي، في جملة أمور، إلى تعزيز الدعم السياسي لخطة الحصول على الطاقة؛

٢٦ - **تشجع كذلك** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق شتى منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، والتعاون بين بلدان الجنوب، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادرة شبكات من أجل الرخاء؛

٢٧ - **تكرر تأكيد** أهمية الترويج لإنشاء وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والحركية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

٢٨ - **تسلم** بأهمية تقارير مراعاة الشركات لمبادئ الاستدامة، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المقيّدة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج معلومات الاستدامة في صلب تقاريرها الدورية، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات والجهات المعنية المهتمة، على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر الأعمال المتعلقة بدمج تقارير مراعاة الاستدامة، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل، ومع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك الاحتياجات في مجال بناء القدرات؛

٢٩ - **تشدد** على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها في كل من قدراتها الأربع المتمثلة في التعاون التقني، وإجراء البحوث والتحليلات، والمساعدة المعيارية، وأنشطة المنتدى العالمي بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.